

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

Child protection in armed conflicts

حنان عكوش

بوفاتح أحمد*

جامعة عمار ثليجي الأغواط

جامعة عمار ثليجي الأغواط

Akkouchehanane2016@gmail.com

boufateha@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2023 / 03 / 19

تاريخ قبول المقال: 2023 / 03 / 02

تاريخ إرسال المقال: 2023 / 12 / 13

الملخص:

إن الإعتداء الصارخ على المدنيين خاصة الأطفال منهم أصبح سمة الحروب في يومنا هذا سواء كان النزاع دوليا أو داخليا ن ولذلك لابد من حماية خاصة لهذه الفئة .

وتعد قواعد حماية المدنيين خاصة الأطفال منهم في القانون الدولي الإنساني أبرز الأهداف المتوخاة من طرف المجتمع الدولي لأن الهجوم المتعمد على الأطفال والهجمات العشوائية غير المميزة أصبحت السمة الأساسية للحروب المعاصرة .

الكلمات المفتاحية: المدنيين ، الأطفال ، القانون الدولي الإنساني ، الحروب ، المجتمع الدولي .

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

Abstract:

The blatant abuse of civilians, especially children, has become a feature of wars today, whether the conflict is international or internal, and therefore special protection must be given to this group. The rules for the protection of civilians, especially children, in international humanitarian law are the most prominent goals envisaged by the international community, because the deliberate attack on children and indiscriminate attacks have become the main feature of contemporary wars.

Keywords: civilians, children, international humanitarian law, wars, the international community.

مقدمة:

إن الهدف من القانون الدولي الإنساني هو إضفاء الطابع الإنساني على النزاعات المسلحة وذلك من أجل حماية الإنسان والممتلكات اللازمة لبقائه. فوجود هذا الفرع من القانون الدولي الذي يحدد الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة ويبين آليات تنفيذ وتطبيق قواعده وكذا تحديد الجرائم الدولية وتوقيع الجزاء عليها يشكل وسيلة هامة لضمان احترام الإنسان وتوفير الحماية له في الأوقات الحرجة التي تمتاز بها النزاعات المسلحة .

يحتاج الطفل لحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي شهدها العالم خلال نهاية القرن العشرين لوقوع العديد من النزاعات في مختلف دول العالم ، فالأطفال هم الضحية الأولى والأخيرة التي تعكس نتائج هذه الحروب التي تقع.

والأطفال باعتبارهم ضعفاء وصغيري السن فهم يحتاجون لحماية خاصة تكفلهم وتحميهم وتكون مسؤولة عنهم في ظل هذه الظروف الخاصة التي تحيط بهم.

وهدفنا من هذه المداخلة هو تسليط الضوء على حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

و قد قمنا باتباع منهج وصفي تحليلي .وعليه طرحنا الإشكالية التالية :

ماذا يقصد بالطفل ؟ ماهي النزاعات المسلحة ؟

وكيف تتم حماية الأطفال في النزاعات المسلحة؟

المبحث الأول: مفهوم الأطفال والنزاعات المسلحة :

سننتظر في هذا المبحث لتعريف الطفل والنزاعات المسلحة فيما يلي .

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: تعريف الطفل :

01- التعريف اللغوي: إن ما يقصد بالطفل لغة هو المولود والولد .

ويقال له كذلك حتى بلوغه تبعا ، ومن هنا فإن مصطلح الطفل يطلق على كل من الذكر والأنثى وهو مصطلح يتبع الطفل إلى غاية بلوغه احتلامه .

02-التعريف الإصطلاحي: عرف مصطلح الطفل في مشروع اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1976 لأول مرة على أنه : " كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشر إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك ، بموجب قانون بلده " .

إن هذا التعريف يثير نوع من الغموض خاصة في حالة ما إذا تم النص في التشريعات الوطنية على ذلك دون السن المحدد في الاتفاقية أو تعتبر من يتجاوزها بالغاً لسن الرشد .

كما نص كما نص الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل 1990 في المادة 02 على أنه : " الطفل كل إنسان يقل عمره عن ثماني عشرة سنة " ⁱ.

إن الأطفال الصغار لا يقاتلون لصغر سنهم وضعف بنيتهم وعدم قدرتهم على الحرب ⁱⁱ .

حسب المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فغن الطفل : " هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر ، ما لم يبلغ سن الرشد قبلا بموجب القانون المطبق عليه " .

وتماشيا مع اتفاقية قانون الطفل ، فإنه حسب المادة الثانية من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل : " الطفل كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر (18) سنة كاملة " ⁱⁱⁱ .

وقد أشار هذا القانون إلى أن وقوع الطفل ضحية نزاعات مسلحة يعتبر من الحالات التي يتعرض فيها الطفل للخطر .

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

والمقصود بالأطفال الصغار الذين لم يبلغوا سن البلوغ الشرعي والذي حددته معظم المذاهب بتمام البلوغ الطبيعي أو بتمام الخامسة عشر من العمر .

وقد ثبت عن النهي عن قتل هذه الفئة من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال : " ما بال أقوام تجاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية ، ألا لا تقتلوا الذرية وكررها ثلاثا " .

نشأت هيئة اليونسيف عام 1946 تحت عنوان " صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الطفل " ، كان الغرض من ذلك رعاية وحماية الأطفال في الدول التي عانت أكثر من إثار الحرب العالمية الثانية وفي عام 1959 ظهرت تسمية جديدة لهذه المنظمة وكانت " منظمة الأمم المتحدة للأطفال " .

تطور الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 . وقد اهتم هذا الإعلان بمسألة حقوق الإنسان عموما دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو اللون أو الأصل العرقي أو الجماعي ، فغن الطفل يعد أهم مكون فحوى الإعلان لكونه إنساناً^{١٧} .

وعلى الرغم من ذلك خصص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادتين منه للحديث عن الأسرة وتكونها والأمومة والطفولة .

المطلب الثاني: تعريف النزاعات المسلحة :

يعرف النزاع الدولي بأنه : " استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين على الأقل ولا بد ان يكون لأحدهما جيشا نظاميا وتقع خارج حدود أحد الطرفين تبدأ عادة بإعلان وتتوقف لأسباب ميدانية أو استراتيجية وتنتهي إما بالإستلام او باتفاق صلح^{١٨} .

إن مشكلة النزاعات المسلحة غير الدولية أثارت اهتمام العديد من رجال القانون الدولي الإنساني ، باعتبار أنه في ظل هذا النوع من النزاعات ترتكب أشد الانتهاكات في حق الإنسانية سواء فيما يخص المدنيين أو الأسرى العسكريين .

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

هذا ما جعل الأطراف السامية المتعاقدة من خلال المؤتمر الدبلوماسي المتعلق بتطوير وتأكيد القانون الدولي الإنساني المنعقد بجنيف في دوراته ما بين 1974 و 1977 تؤكد على ضرورة تأمين حماية أفضل لضحايا هذه النزاعات وخلق مبادئ إنسانية توفر ذلك .

ويعرف بأنه كل نزاع مسلح داخلي أو خارجي يدور بين القوات النظامية والقوات المنشقة أو المتمردين ، كما يمكن أن يدور بين الفصائل المتحاربة فيما بينها من دون تدخل الحكومة . ويجب أن يبلغ درجة كثافة معينة من العنف ويحدث في إقليم الدولة الواحدة . وتسري في شأنه أحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكول الثاني 1977 ، لكن ما يمكن ملاحظته أن المادة الثالثة المشتركة لم تعرف النزاعات المسلحة غير الدولية بل اكتفت في جملتها الأولى بذكر النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي والدائر في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة^{vi} .

كما أن هذه المادة نجدها تفرق بين أطراف الاتفاقية وأطراف النزاع ، فالتعبير الأول يشمل الدول فقط أما أطراف النزاع فتشمل الفئات الثائرة والمتمردة .

ومن خلال المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف ، نجد بأن الأطراف السامية المتعاقدة يقع على عاتقها الإلتزام بأحكام هذه المادة بصورة آلية .

ولقد حاول الكثير من مندوبي الدول عام 1949 تقديم بعض الملامح الخاصة بالنزاع غير الدولي وإدراجها في تعريف يمكن قبوله . وقدم آخرون عدة معايير لبلورة تعريف هذا النوع من النزاعات .

لكن البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 كان صريحا جدا عندما عرف النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها هي التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعة نظامية مسلحة أخرى ، وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول .

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المادة الأولى من البروتوكول الثاني قد رسمت ملامح النزاع الداخلي ، وحددت شروط موضوعية له تذكرها المادة 3 ، لكن ما يعاب على البروتوكول الإضافي الثاني أنه غيب تعبير (أطراف النزاع) وذلك بتأثير من الدول النامية في المؤتمر الدبلوماسي حتى لا يفتح الباب أمام المعارضة للحصول على امتيازات كطرف فاعل في هذا النوع . وأيضا نلاحظ أن هذا

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

البروتوكول استثنى في المادة الأولى فقرة 2 حالات التواترات والإضطرابات الداخلية مثل حالات الشغب والمظاهرات من نطاق تطبيقه^{vii}.

وعلى خلاف المادة الثالثة فإن البروتوكول الثاني لا يطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية التي تحدث بين جماعتين منشقتين متحاربتين.

إن أول نص يمكن اعتباره أنشئ كأساس قانوني يطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية هو نص المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف 1949 والتي تعتبر كاتفاقية مصغرة تتضمن توفير الحماية للأشخاص الذين ألقوا أسلحتهم والأشخاص عاجزين عن القتال بسبب المرض والجراح أو أي سبب آخر ، لكن هذه المادة لم تعد كافية لتغطية جميع الجوانب الإنسانية لتلك النزاعات ، بالإضافة إلى ضعف الأحكام التي جاءت بها مما جعل صياغة أحكام جديدة أمر ضروري .

المطلب الثالث : مخاطر النزاعات المسلحة :

إن النزاع المسلح الدولي يشكل أحد الأسباب ونتيجة لانقسام الدولة ، وتآكل المجتمع المدني وإثارة النزعات بينه وتفتيت نسيجه الاجتماعي المتناسق والموحد وعدم احترام القانون الوطني والمعايير الدولية والقيم الإنسانية المتراكمة عاما بعد عام .

والتلاشي التدريجي لمنظومة القيم التقليدية للمجتمعات المحافظة والأمانة وأواصر القرابة الناتجة عن انهيار هياكل المجتمع وأساسه ومبادئه وأخلاقه التي ورثها الناس منذ آلاف السنين لتضيع في لحظة من التطاحن بين بني البشر.

وهو ما يشكل خسارة فادحة للإنسانية قاطبة قد تعجز السنوات اللاحقة لتضميد جراح المجتمع العميقة والتي زادت في عمقها النزاعات المسلحة التي تترك آثارها النفسية على أفراد القوات المسلحة وعلى المجتمع ككل حتى بعد أن تضع تلك الحروب والنزاعات المسلحة أوزارها وتنتج الحروب الأهلية داخل دواليب الدولة الواحدة بسبب عدم احترام السلطات التقليدية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية لصلاحياتها التاريخية وتجاوزها لهيكلها القانوني وعدم فعاليتها أو خمولها ، مما يساعد على تفشي الظواهر الأمنية وحدوث أزمات إنسانية خطيرة ينجم عنها معاناة للطبقات الشعبية على نطاق واسع والحرمان من أبسط حقوق الإنسان ، كالغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والموارد

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

الاقتصادية وكذا الحرمان من حقوق الإنسان للجيا الثالث كالحق في بيئة سليمة ونظيفة الذي أصبح حقا دستوريا في الجزائر بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ، حيث تنص المادة 64 من دستور 2020 على أنه : " للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة .

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة ^{viii}.

حيث أن التحولات البيئية العالمية الجديدة التي أدت إلى ظهور أضرار ومخاطر وسعت من دائرة المطالبين والمدافعين على الحق في بيئة سليمة وصحية متوازنة ، خاصة أن الأكثر فقرا والأشد ضعفا هم الأكثر ثراء لكن الظروف المعيشية في غير صالحهم أي الظروف البيئية السيئة هي سبب فقرهم ^{ix}.

وبالتالي فإن تتبع مدى تمكين الفئات والأفراد وانتفاعهم من حق في بيئة صحية أمر ذو أهمية ينطلق من مبدأ الوعي والتوعية بالمهددات البيئية التي تحيط بكافة سكان الكرة الأرضية على اختلاف لغتهم ودينهم وعقائدهم ومن منطلق أيضا أن الإنسان هو مجرد مستخلف فقط في هذه الأرض ويجب عليه المحافظة عليها^x.

المبحث الثاني: الحماية الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة :

لقد أضفى البروتوكول الأول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف الأربع حماية خاصة للأطفال خلال النزاعات المسلحة فنص على أنه يجب أن يكون للأطفال موضع احترام خاص وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياة ويجب أن تهيء لهم أطراف النزاع العناية والعون الذي يحتاجون إليه سواء بسبب صغر سنهم أو ضعفهم أو لأي سبب آخر .

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: إغاثة الأطفال وجمع الأسر المتفرقة والإجلاء من الأماكن المحاصرة :

لقد نص البروتوكول الثاني الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف الأربع 1949 في المادة الرابعة الفقرة الثالثة ، على أن تتخذ الدول إذا لزم الأمر الإجراءات اللازمة لإجلاء الأطفال بصورة مؤقتة عن المناطق تدور فيها الأعمال القتالية العدائية إلى مناطق أكثر أمنا داخل البلد ، على أن يسحبهم أشخاص

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

مسؤولون عن سلامتهم وراحتهم وذلك بموافقة الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية عن رعايتهم قانونا أو عرفا.

والقاعدة العامة من خلال المادة المذكورة أعلاه هي عدم إبعاد الأطفال من ديارهم أو بيوتهم أو أوطانهم ولكن إذا تعذرت حمايتهم في أوطانهم وبيوتهم فإنه يمكن إجلائهم من أجل الحفاظ على سلامتهم .

أما فيما يتعلق بجمه شمل الأسرة المتفرقة ، فإن تفرق وتشتت أفراد الأسرة الواحدة وانفصالهم عن بعضهم البعض وذلك بسبب تأثير النزاعات المسلحة يمثل خطرا على حياة الأطفال ويسبب لهم أضرارا بالغة .

ولهذا السبب سعى القانون الدولي الإنساني إلى حماية الأطفال من خلال حماية الأسرة من خطر تفكك وتشتت الأسرة الواحدة .

وألزمت المادة الرابعة من البروتوكول الثاني الإضافي ، على أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسرة المتفرقة والمشتتة لفترة مؤقتة وليست دائمة .

كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بدور فعال في هذا الجانب الإنساني وذلك من خلال عملية إحصاء ومتابعة جمع الأطفال الذين انفصلوا عن أهلهم من خلال المساعدة في الحصول على هوية الأطفال وجمع المعلومات الأساسية عن الآباء وتوجيه نداءات إلى الآباء الذين يبحثون عن أطفالهم الذين فقدوا أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والقيام بإيصال رسائل للصليب الأحمر الدولي التي كتبها الأطفال إلى العناوين القديمة للوالدين^{xi} .

المطلب الثاني: حماية الأطفال من التجنيد والاشتراك في النزاعات المسلحة :

الشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو تنامي ظاهرة مشاركة الأطفال في العمليات العسكرية القتالية من مساعدة غير مباشرة للمقاتلين إلى تجنيد الأطفال في القوات المسلحة النظامية ، وبناء على ذلك يواجه الأطفال أخطار جسيمة في هذه النزاعات المسلحة ، خاصة الأطفال دون الخامسة عشر ولكن من المفروض أن النزاعات المسلحة خاصة الأطفال دون الخامسة عشر ولكن من المفروض أن النزاعات المسلحة هي مسألة بين الكبار من الجيوش ولكن للأسف الشديد يتمثل الجانب المأساوي للنزاعات المسلحة الحديثة في المشاركة المباشرة للأطفال من البنين والبنات في الأعمال القتالية .

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

إن المئات من الأطفال يشاركون بصورة مباشرة في النزاعات المسلحة وهو يوظفون بطرق مختلفة والعراق واليمن وسوريا والصومال وليبيا والسودان وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وتشاد وغيرها من الدول خير شاهد .

ويتم تجنيد الأطفال عن طريق التهريب والترغيب كما أن مشاركتهم في الأعمال العدائية تمتد من نقل المساعدات غير المباشرة إلى المقاتلين عن طريق القيام بأعمال نقل الأسلحة والذخائر وأعمال الإستكشاف إلى التجنيد في صفوف القوات المسلحة الوطنية وغيرها من الجماعات من الجماعات المسلحة للقيام بنشاط القتال أو زرع الألغام وأعمال التجسس ولكنهم في الواقع أنهم يقعون ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية .

وقد اكتسبت المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر صفة العالمية في بيان ما يجب أن تكون عليه المساعدة الإنسانية إلى الحد الذي دفع محكمة العدل الدولية إلى الإستناد في أسباب حكمها في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا عام 1982 إلى قرارات المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر لتفسير مفهوم المساعدة الإنسانية وبيان أنه ينبغي أن تقدم هذه المساعدة دون تمييز على أساس الجنسية والعرق أو المعتقدات الدينية^{xii}.

إلا أن القانون الدولي الإنساني وفر حماية قانونية للأطفال الذين يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية عند نشوب نزاع مسلح دولي أو غير دولي بصفة المقاتل . وبالتالي ينبغي معاملة الأطفال المقاتلين بصفة أسير حرب .

بحسب ما يقتضيه مفهوم أسير الحرب المنصوص عليه في الإتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 .

والقانون الدولي الإنساني يوفر الحماية الكاملة للأطفال ويطلب الدول ان تمنع تجنيدهم في صفوف الجيوش ودفعهم للقتال معها ، ويحمل الدول مسؤولية ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الأطفال ومن بينها جرائم الحرب .

المطلب الثالث : الحماية من الهجوم :

حسب المادة 1/51 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 والمادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ، يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ، حيث لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

سواء كانت هذه العمليات هجومية أو دفاعية ضد الخصم. سواء كان ذلك في البر أو البحر أو الجو ، فإذا كانت الحرب على مستوى البحر أو الجو فإنه على الدول المحاربة أن تمتنع في مهاجمة وضرب غير المقاتلين وأن تتوخى الحذر ما أمكنها ذلك عند مهاجمة أهدافا عسكرية أن تصيب أهدافا مدنية ، كذلك لا يجوز لها ان تعتدي بالهجوم على السفن والطائرات الخاصة وهذا حسب المادة 1/49 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

الخاتمة:

وفي الأخير نخلص إلى أن الطفل مسؤولية الجميع لحمايته خاصة في ظل النزاعات المسلحة ، وبالتالي فإن إيجاد قوانين للوصول لحمايته ليست كافية ، بل لابد من تفعيل الآليات التي تكفل هذه الحماية .

وتوصلنا للنتائج التالية :

-أن حقوق الطفل ثابتة بموجب القانون الدولي .

-أن القانون الدولي الإنساني وحده قاصر على إيجاد الحلول اللازمة والنهائية للنزاعات الدولية وغير الدولية .

التوصيات :

-ضرورة تفعيل حماية مجلس الأمن للنساء والأطفال والأطراف الضعيفة زمن الحرب.

-وجوب وضع حد للكوارث والنزاعات المسلحة لما لها من دمار وآثار وخيمة على الدول والمجتمعات.

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

-حضر الهجمات الإنتقامية ضد المدنيين .

-التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

-العمل على الحفاظ على حقوق المدنيين عموما والأطفال خصوصا وخصوصا في الحرب.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية:

-المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 يتضمن التعديل الدستوري ، ج ر 82 لسنة 2020.

-قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل ، ج ر رقم 39.

ثانيا: الكتب:

-أحمد اليازجي ، المحكمة الجنائية الدولية والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، مطبعة الداوودي، دمشق ، 2004.

- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تونس ، 1997.

¹-زياد محمد محمود السبعلاوي ، مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الأجنبي الإنساني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق القومية ، الإسكندرية.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

-نظيرة جبين ، حقوق الطفل في التشريع الجزائري ، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر ، العلوم الإسلامية كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ، قسم - الفقه وأصوله ، الجزائر ، 2001.

-شايب نسرين ، دسترة الحق في البيئة ، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف 2 ، 2016، 2017.

رابعا: المقالات

-بخدة سفيان ، دور القانون الدولي الإنساني الإسلامي في تطوير القانون الدولي الإنساني الحديث ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 20 ، المجلد الأول.

حماية الطفل في ظل النزاعات المسلحة

- لدغش سليمة ، دور القانون الدولي الإنساني في حماية النساء والأطفال زمن النزاعات المسلحة الدولية ، مجلة المستقبل ، المجلد 03، العدد02، ديسمبر 2019.
- بشارة موسى ، حماية الأطفال خلال ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 12، العدد01، القسم أ العلوم الاقتصادية والقانونية.

الهوامش:

- ⁱ لظيرة جبين ، حقوق الطفل في التشريع الجزائري ، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر ، العلوم الإسلامية كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ، قسم الفقه وأصوله ، الجزائر ، 2001 ، ص 24.
- ⁱⁱ بخدة سفيان ، دور القانون الدولي الإنساني الإسلامي في تطوير القانون الدولي الغنساني الحديث ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 20 ، المجلد الأول ، ص265.
- ⁱⁱⁱ قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل ، ج ر رقم 39 .
- ^{iv} أنظر المادتين 25 و 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
- ^v أحمد اليازجي ، المحكمة الجنائية الدولية والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، مطبعة الداوودي ن دمشق ، 2004 ، ص 102.
- ^{vi} عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تونس ، 1997، ص 126.
- ^{vii} المادة 1 فقرة 1 : " لا يسري هذا البروتوكول على حالات الإضطرابات والتوتر الداخلي وغيرها من الأعمال التي لا تعد نزاعات مسلحة ".
- ^{viii} المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 2010/12/30 يتضمن التعديل الدستوري ، ج ر 82 لسنة 2020.
- شايب نسرين ، دسترة الحق في البيئة ، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف 2 ، 2017، 2016، ص02.^{ix}
- ^x لدغش سليمة ، دور القانون الدولي الإنساني في حماية النساء والأطفال زمن النزاعات المسلحة الدولية ، مجلة المستقبل ، المجلد 03، العدد02، ديسمبر 2019، ص 2.
- ^{xi} شارة موسى ، حماية الأطفال خلال ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 12، العدد01، القسم أ العلوم الاقتصادية والقانونية ، ص 223.
- ^{xii} زياد محمد محمود السبعوي ، مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الأجنبي الإنساني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق القومية ، الإسكندرية ، ص 25.